من أين لهم هذه الصفاقة؟!!

بشير البرغوثي

مثيلا بدون اية قرائن اختارت الولايات المتحدة نفسها لقب صاحب "الدور البناء" في المساعي المبذولة لحل النزاع في منطقة الشرق الاوسط ، ونصبت نفسها حكما على الاطراف الاخرين.

وهذا ليست المرة الاولى التي تغدق فيها الولايات المتحدة على نفسها الالقاب دون وجود اى دليل على جدارتها بها.

فمن تحت تمثال "الحرية" في نيويورك يدخل اصابيلها لقصف وغزو العديد من البلدان مثل ليبيا ولبنان لكبت قوى الحرية فيها ، وللرض الهيمنة الامبريالية الاميركية عليها.

ومع ذلك اعطت واشنطن لنفسها لقب زعامة "العالم الحر" والمناضل من اجل حقوق الانسان !! اما ترجمة هذا اللقب العملية فهي في نيكاراغوا وانغولا وافغانستان والشرق الاوسط وغيرها من المناطق والبلدان تأييد المرتزقة والعملاء ومضطهدي شعوبهم وسارقي ثرواتها بالمشاركة مع الشركات الاحتكارية التابعة للبلدان الامبريالية وفي المقدمة امبريالية الولايات المتحدة.

وبدون ان نذهب بعيدا في تقديم الامثلة عن التناقض بين الاسم والمسمى في قاموس الادارة الاميركية ، نتوقف عند "الدور البناء" الذى نسبته واشنطن لما تقوم به في هذه المنطقة وبالذات تجاه قضية الشعب الفلسطيني.

وما نظن احدا ، سوى بعض الحكام العرب التابعين لواشنطن وحفنة من مرتزقتهم ، يجهلون "الدور البناء" المزعوم للامبريالية الاميركية قبل وبعد الخامس من حزيران عام ١٩٦٧.

ولكن تكفي الاشارة الى ان واشنطن لم تؤيد كافة قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، واستخدمت حق الفيتو (النقض) ضد جميع مشاريع القرارات التي قدمت لمجلس الامن بخصوص هذه القضية باستثناء قرار رقم ٢٤٢. ونفس الامر حدث بالنسبة للبنان . والقرارات القليلة التي اضطرت للموافقة عليها والمطالبة بالانسحاب الاسرائيلي من البلد الشقيق لم تلبث ان عارضتها فيما بعد. وهي تعلن صراحة رفضها لعقد مؤتمر دولي بصلاحيات ، ولحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ولمنظمة التحرير وللانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. مثلما تعتبر المستوطنات الاسرائيلية في هذه الاراضي "شرعية" ، وتساهم في تمويلها فضلا عن اسهامها الكبير في ادامة الوضع الاحتلالي الراهن لتلك الاراضي ، وفي الضغط على اتباعها من الحكام العرب لتقديم التنازل تلو الاخر لطمس حقوق الشعب الفلسطيني.

ان دورا كهذا تقوم به الولايات المتحدة ليس بناء الا من وجهة النظر الاسرائيلية . وهو عكس ذلك تماما بمقاييس العدالة والسلام المتعارف عليها والتي اقرتها الامم المتحدة وترجمتها في قرارات تؤكد على وجوب احترام الحقوق الاساسية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

من هنا يأتي السؤال المشروع : من اين جاءت الادارة الاميركية بهذه الصفاقة لتطلق على دورها في المنطقة اسم "الدور البناء"؟!

لا شك ان طبيعة هذه الادارة واساليبها الدعائية القائمة على النفاق هي السبب الرئيسي في ذلك . ولكن استخدام هذه الاساليب لوصف دورها في المنطقة ما كان ممكنا لولا سياسة اولئك الحكام العرب التابعين لها والمعتمدين عليها في البحث عن "حل" للنزاع في المنطقة.

ان سلسلة التراجعات التي قدمتها قوى الاستسلام العربية بجهود "الوساطة" الاميركية المزعومة هي التي جعلت الادارة الاميركية تطلق على دورها لقب الدور البناء

اى الدور الذى يبني على هذه التراجعات حلا يمثل التسليم بالموقف الاميركي الاسرائيلي المعلن والمستمر منذ ما بعد الخامس من حزيران عام ١٩٦٧.

ولان الامر كذلك لم يجد ممثلو الادارة الاميركية غضاضة في وصف الدور السوفييتي بانه غير بناء. وفي اعتبار الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بانها "نكسة" لجهود "السلام" في المنطقة.

لقد كان الموقف السوفييتي ولا يزال مكرسا من اجل تحقيق سلام عادل في المنطقة . واقتراح عقد المؤتمر الدولي بمشاركة منظمة التحرير اقتراح سوفييتي ظل الاتحاد السوفييتي يدعو له ، بمثابرة ، منذ عدة سنوات. وملخص كافة المشاريع والمواقف السوفييتية التي طرحت في الامم المتحدة ومجلس الامن وكافة المحافل الدولية هو وجوب الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ٦٧ ، والاقرار بحق الشعب الفلسطيني في العودة واقامة دولته المستقلة الى جانب اسرائيل ، وضمان السلام والامن والسيادة لكل دول وشعوب المنطقة في اطار اتفاقات سلام.

هذا الموقف المعروف والذى لا تنكره اسرائيل والولايات المتحدة تعتبره الادارة الاميركية "غير بناء" وبالتالي لا "يؤهل" الاتحاد السوفييتي حسب اقوال الناطق الاميركي للمشاركة في المؤتمر الدولي !

وفي هذه الاقوال تعريف للمؤتمر الدولي حسب المفهوم الاميركي ، وتحديد مسبق لغاياته ونتائجه وهي التخلي عن مبدأ الانسحاب الكامل ، وعن حق تقرير المصير والعودة وعن منظمة التحرير . وهو ما يضيف دليلا جديدا على ان الموقف الاميركي هو الموقف الاسرائيلي . وان قبول الزعم بوجود دور اميركي "بناء" يعني قبول الدور الاسرائيلي.

ولهذا فان الزعم من جانب بعض الحكام العرب وفي مقدمتهم حكام مصر بوجود دور اميركي "بناء" يعني استعدادهم للاستجابة لكافة الشروط الاسرائيلية وفي مقدمتها التخلي عن كامل حقوق الشعب الفلسطيني الاساسية.

ادانة ضابط وجنوداسرائيليين بممارسة تعذيب سادى في معتقل "انصار٢"

ادانت المحكمة العسكرية الاسرائيلية التابعة لقيادة المنطقة الجنوبية ، ضابطا برتبة ملازم وخمسة جنود من وحدته ، بتهمة تعذيب معتقلين فلسطينيين من قطاع غزة ، اثناء خدمتهم في معسكر "انصار ".

وادين الضابط وجنوده بتعذيب المعتقلين ومعاملتهم معاملة مهينة ، وعشرات المخالفات الاخرى .

وجاء من ضمن التهم الموجهة في هذه القضية ان الضابط لم يمنع ، خلال فترة خدمته في "انصار ـ ٢" عناصر الشرطة العسكرية ولم يمنع جنودا من وحدة جفعاتي من تنفيذ اعمال تعذيب قاسية وشديدة ضد المعتقلين.

وجاء في بند اتهام اخر ان الضابط ، الذى كان مسؤولا عن المعسكر نفذ اعمال تعذيب ضد معتقلين وضرب احد المعتقلين على وجهه بشكل قاس جدا.

وتبين تفاصيل التهمة بان الضابط ، المتهم الاساسي في هذه القضية ، عذب معتقلين في الوقت الذى كان يقيدهم بالسلاسل وهم في ملابسهم الداخلية فقط وكان المتهم يركض من معتقل الى اخر ويعذبهم على طريقة لاعبي الكراتيه ويقول لهم "انا بروسلي".

كما لعب احد المتهمين في هذه القضية مع المعتقلين لعبة الحمار ، اذ كان يركب على المعتقلين ويهينهم ، وان متهما اخر ضرب صبيا في الثامنة عشرة من عمره كان من بين معتقلي "انصار ـ ٢" وبعد ذلك دعا زملاءه من الشرطة العسكرية للعب كرة القدم والطفل هو الكرة.

وقام احد المتهمين بخنق شاب معتقل وضرب راسه بجدار غرفة المعتقل وهو يقول له "ما احلى ان العب لعبة كرة الطاولة".

معلق اسرائيلي : لن يستطيع المستوطنون طرد العرب

نشر المعلق والمؤرخ العسكرى الاسرائيلي زئيف شيف مقالا في هآرتس نقل فيه بعض افكار الجنرال فردى الحاكم العسكرى الاسبق للضفة الغربية وقطاع غزة . تحدث المقال باسهاب عن سياسة المستوطنين الهادفة لجعل حياة العرب جحيما يدفعهم للهجرة وحماية الجيش لهؤلاء المستوطنين . يقول فردي ان المستوطنين بنوا اوهاما بان توفيرهم العمل لعمال بناء وللخادمات العربيات سيجعل السكان العرب يبتعدون عن الواقع وينسون انهم يعيشون تحت احتلال اسرائيلي . وتنبأ فردى بان تصرفات المستوطنين ستوسع دائرة الكراهية والعداوة نتيجة الحاق هذه التصرفات للضرر بالابرياء العرب.. وسيضطر هؤلاء الابرياء للقيام بالدفاع عن انفسهم بعد ان يصلوا لوضع يولد عندهم القناعة بانه لن يكون هناك ما يخسرونه. ويضيف شيف وفردى ان المجابهة مع الجيش ستثمر تدمير المصدر الذى يعتمدون عليه فسيجبرون الجيش على كره الخدمة في الاراضي المحتلة وحتى بدون هذه الاساءات لا يتحمس كثيرون من الجنود للخدمة داخل التجمعات السكانية العربية.

ويستنتج شيف وفردى ان المجابهة لن تتمخض عن طرد العرب بل تشديد مطالب العالم بما فيها دول صديقة لاسرائيل بانهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع.

مليارات الدولارات دخل اسرائيل من الاحتلال

بلغ مجمل دخل اسرائيل ، من الاراضي المحتلة ٢٢ مليار دولار في الفترة ما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥ اى بمعدل سنوى قدره ٦ر٥ مليار دولار . وذلك فقط من فروق اجور العمال العرب في اسرائيل ومضاعفاتها غير المستردة ، بالاضافة لخراب والجمارك والمياه والسياحة هذا ما توصل اليه الاستاذ من جامعة بيرزيت تيسير العاروري في بحث نشرته مجلة الكاتب المقدسية.

ما يلفت الانتباه ان هذا المبلغ لا يشمل فائض التبادل التجارى بين اسرائيل والمناطق المحتلة والذى قدره الكاتب ب ٤ر٤ مليار دولار خلال الفترة نفسها ، ولا التحويلات الفلسطينية من الخارج المقدرة ب ٥ر٤ مليار دولار لنفس الفترة . من ناحية اخرى لا تشتمل الدراسة على قيمة الاراضي المصادرة والتي بلغت حصتها ٥٢٪ من مجموع الاراضي وكذا القروض المدنية والامنية او المباني والمنشآت التي استولى عليها الحكم العسكرى واقام فيها اجهزته ومؤسساته والتي وفرت على وزارة الدفاع الاسرائيلية ٦ مليار دولار كما لو اضطرت للقيام بانشائها.

نفس البدايات في الضفة وجنوب لبنان

تستخدم القوات الاسرائيلية في جنوب لبنان سماسرة وعملاء محليين في عمليات شراء اراض تجرى بسرية تامة . اكثر الامثلة سطوعا هو ما يجرى في قرية "عديسة" الحدودية. هناك يتم تهديد المواطنين الذين يرفضون بيع اراضيهم بمصادرتها تحت نفس الزعم القائل بان ملكية هذه الاراضي تعود لمواطنين يهود منذ العام ١٩٣٦. الجدير بالذكر ان الاستيطان ثم قرار الضم في الجولان استند الى اهمية الهضبة لامن اسرائيل وهو نفس الحجة التي يستند اليها التواجد العسكرى الاسرائيلي في منطقة الحزام الامني في جنوب لبنان.

اتفاق اسرائيلي ـ اردني

اكد شمعون بيرس ، وزير الخارجية الاسرائيلي ، في حديث مع صحيفة نوفيل اوبزيرفاتور الفرنسية ، توصل اسرائيل لاتفاق مع الاردن ، رعته واشنطن ، بشأن المؤتمر الدولي . شمل الاتفاق ان يخفي المؤتمر شرعية على المفاوضات المباشرة والثنائية ، وتمثيل الفلسطينيين في وفد اردني من شخصيات لا تنتمي الى منظمة التحرير ، وفتح المفاوضات حول مستقبل الاراضي المحتلة بدون شروط مسبقة.